

مناخ الأعمال وأثره على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر 2013-2019) The Business Climate and Its Impact on Attracting Foreign Direct Investment (The Case of Algeria)

حميني محمد منير¹، بويكر محمد²

Hamini Mohamed Mounir¹, Aboubakeur Mohamed²

¹مخبر إدارة الابتكار والتسويق، المركز الجامعي نور البشير، البيض (الجزائر)، m.hamini@cu-elbayadh.dz

²المركز الجامعي نور البشير، البيض (الجزائر)، aboubakeur_mohamed@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/01/01

تاريخ القبول: 2024/11/28

تاريخ الاستلام: 2024/09/28

ملخص:

يتناول هذا البحث مساهمة مناخ الأعمال في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعتبر المناخ الجيد دليل على نمو وإزدهار إقتصاد أي دولة، خصوصا ما تجلبه هذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة من فوائد على الدولة المستضيفة لها، سواء على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي وحتى على المستوى السياسي. وقد ركزت هذه الدراسة على مختلف المفاهيم التي تناولت مناخ الأعمال والإستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالجزائر، بحيث إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه ملائما لمثل هذه الدراسات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمها أن مناخ الأعمال في الجزائر مازال غير محفز لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مناخ الأعمال، مؤشرات مناخ الأعمال، الإستثمار الأجنبي المباشر، العوامل المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

تصنيف JEL: F21, Q54, H11

Abstract :

The study focuses on the extent to which a region's business climate attracts foreign direct investment, A favourable climate is widely regarded as evidence of economic expansion and prosperity in any nation,

¹ المؤلف المرسل: حميني محمد منير، الإيميل: m.hamini@cu-elbayadh.dz

particularly when it comes to the advantages that these direct foreign investments offer their host nation in terms of social, political, and economic aspects. We adopted the descriptive and analytical approach that is suitable for research of this kind, and since the study concentrated on the different concepts related to Algeria's business climate and foreign direct investment, The study produced a number of results, the most significant of which is that, despite Algeria's advantages, the country's business climate still does not encourage foreign direct investments.

Key words: Business climate, business climate indicators, foreign direct investment, factors that attract foreign direct investment,

JEL Classification Codes : H11, Q54, F21

1. مقدمة :

تسعى دول العالم إلى توفير أحسن ظروف معيشية لشعوبها من عمل، غذاء، صحة وتعليم إلى غير ذلك من أساسيات الحياة الكريمة. وتعتبر هذه المطالب، بأنها حاجات غير متناهية ومتكررة في أي زمان، ومكان مما يصعب على الدول، خاصة الدول النامية ومن بينها الجزائر، من توفيرها لجميع سكانها بنفس المستوى المنتظر من طرفهم. لهذا تلجأ هذه الدول، إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما فيه من فائدة في خلق مناصب عمل جديدة، نقل التكنولوجيا الحديثة وتحديث طرق الإنتاج والتسيير وتطوير البنى التحتية.

من هنا يتجلى لنا أهمية الاستثمار المباشر، خاصة في ظل الأزمات الدولية سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو حتى أزمة صحية، والتي أرغمت العديد من الدول على إتباع سياسات تقشفية من أجل الحد من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمات.

1.1 إشكالية الدراسة: إن اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، يتوقف على عوامل جذب والتحفيزات

المقدمة من طرف هذه الأخيرة أي بعبارة أخرى هل مناخ الأعمال بمكوناته الأساسية ألا وهي " البيئة

القانونية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية " جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر أم لا؟

ومنه تتضح معالم الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير مناخ الأعمال على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وتقودنا هذه الإشكالية لطرح الأسئلة التالية:

- ❖ ما هي الأهمية التي يلعبها مناخ الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ❖ هل مناخ الأعمال في الجزائر يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ❖ ما هو ترتيب الجزائر على مستوى أهم مؤشرات التي تقيس مدى مناسبة مناخ الأعمال؟

2.1 فرضيات الدراسة: يشمل هذا البحث الفرضيات التالية:

- ❖ مناخ الأعمال الجيد يلعب دور أساسي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - ❖ يعتبر مناخ الأعمال في الجزائر غير محفز على جذب الاستثمارات الأجنبية.
 - ❖ مناخ الأعمال السائد في الجزائر مزال غير محفز لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 3.1 أهداف الدراسة:** لهذه الدراسة أهداف منها التعرف على أهمية مناخ الأعمال وكيفية تأثيره على استقطاب الاستثمار، وما مدى ملائمة مناخ الأعمال السائد حاليا في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، استنادا على أهم المؤشرات الدولية التي تهتم بهذه الظاهرة.

4.1 أهمية الدراسة: تظهر قيمة هذه الدراسة، من خلال أهمية الموضوع المعالج في حد ذاته، فقد اكتسب موضوع مناخ الأعمال الكثير من العناية من طرف العديد من دول العالم، لما فيه من فائدة على نمو وتطور اقتصاداتها خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة الذي عرفها العالم. في حين تتجلى أهمية هذه الدراسة في معرفة مدى تأثير مناخ الأعمال السائد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في ظل كل الظروف والتحديات التي عرفت.

5.1 منهج الدراسة: لإثبات صحة الفرضيات والإجابة على أسئلة البحث، يتحتم علينا إتباع خطوات البحث العلمي المتعارف عليه، حيث سوف نعتمد على منهجين، منهج وصفي نستخدمه في الإطار النظري والمفاهيم العامة لمتغيرات الدراسة (مناخ الأعمال والاستثمار الأجنبي)، والمنهج التحليلي الذي سوف نعتمد عليه في تحليلنا لمختلف التقارير والوثائق الصادرة والتي تتناول تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

6.1 حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود الجغرافية: دولة الجزائر.

الحدود الزمنية: النطاق الزمني الذي تمثله هذه الدراسة هي من 2013 إلى 2019.

7.1 دراسات سابقة: بالنسبة للدراسات السابقة سوف نعرض مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

منصف شرقي وعبد الملك تويي (2018) في مقال منشور بمجلة الاقتصاد الصناعي بعنوان "محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر" تناول الباحثان الإشكالية المتعلقة بالمعوقات التي تحول دون زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، على الرغم من تطبيق العديد من السياسات والتشريعات الاقتصادية لجذب هذا النوع من الاستثمارات. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، والمزايا التي يوفرها للدول المضيفة، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وتأثير هذه العوامل على هذا النوع من الاستثمارات. استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الأدبيات الاقتصادية حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته، العوامل الجاذبة له، وأبرز معوقاته. ولتحقيق هدف الدراسة، تم صياغة عدة فرضيات، منها أن هناك مجموعة من المحددات الاقتصادية والإدارية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر سواء بالسلب أو بالإيجاب.

خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الجزائر في مجال دعم الاستثمار، والتحسين الملحوظ في مناخ الأعمال، إلا أن استغلال هذه الطاقات يبقى بعيداً عن المستوى المطلوب مقارنة بدول أخرى، حيث تُصنف الجزائر ضمن الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

د. مختار بونقاب، أ. زواويد لزهاري (2018)، مقال منشور بمجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال . بعنوان: **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)** . عالج الباحثان

الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات التي تقيس مدى مناسبة مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع بيان تصنيف الجزائر ضمن أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار؛ ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة عدة فرضيات منها: صنفت أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار الجزائر على أنها غير محفزة لجذب

الاستثمار الأجنبي المباشر وتم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من كل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر تبقى بعيدة كل البعد في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

2. الإطار النظري لمناخ الأعمال والإستثمار الأجنبي المباشر:

في هذا الجزء من الدراسة، سوف نتطرق لمناخ الأعمال ومكوناته، مع تعريف بأهم المؤشرات التي تهتم بمناخ الأعمال والإدارات والهيئات التي تصدرها، كما سوف نستعرض الإستثمار الأجنبي المباشر مع تبيان أهميته وأشكاله.

1.2. دراسة نظرية لمناخ الأعمال:

يعتبر مناخ الأعمال النقطة التي يركز عليها المستثمر من أجل إتخاذ القرار المتعلق بتوطين استثماراته، لذلك نجده يعطي أهمية كبيرة لدراسة مناخ الأعمال السائد في المناطق التي يرغب أن يستثمر فيها، وهذا حتى يتمكن من إتخاذ القرار الصائب بشأن الإستثمار.

1.1.2 تعريف مناخ الأعمال ومكوناته: تعريف مناخ الأعمال: لقد تم صياغة عدة تعاريف لمناخ الأعمال ومن أهمها:

عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الإستثمار على أنه عبارة عن مجموعة من العوامل سواء كانت سياسية، إقتصادية وحتى إجتماعية التي تشكل البيئة الإستثمارية. (بن حسين، 2009، صفحة 55)

"مناخ الأعمال يشير إلى جميع المتغيرات المحيطة بالمؤسسة والتي تؤثر على قراراتها ونتائجها" (Giorgio, 2007, p. 92).

"يتضمن مناخ الأعمال كافة الظروف والأوضاع السياسية، الأمنية، القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الإدارية السائدة في دولة معينة، والتي تؤثر على نجاح المشاريع الإستثمارية. هذه المتغيرات تتفاعل مع بعضها البعض لتخلق أوضاعا جديدة قد تعزز إستقطاب الإستثمارات أو تنفيها" (زغباط، 2018، صفحة

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا أن نستخلص بأن مناخ الأعمال هو عبارة عن توليفة بين عدة عوامل (اقتصادية، سياسية، إجتماعية، تشريعية، إدارية..... إلخ) والتي يمكن من خلالها تكوين فكرة أو وصول إلى نتيجة، بحيث تكون إما جاذبة للإستثمار وتشجع المستثمر، يا إما تكون غير محفزة له. مكونات مناخ الأعمال:

يتشكل مناخ الأعمال من عدة عوامل ومحددات التي تحدد مدى ملائمتها، وسوف نتطرق في هذا الجزء لهذه العوامل بشكل مفصل أكثر.

العوامل الاقتصادية: وهي تلك العوامل التي لها بعد إقتصادي، والتي تشمل:

الاستقرار الاقتصادي ومعناه مدى إستقرار ووضوح السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة؛(قري و قوري، 2011، صفحة 05)

تشير البنية التحتية إلى العناصر التي تؤثر بشكل كبير على قرارات الإستثمار للعديد من المستثمرين. وتشمل هذه العناصر، الربط بالكهرباء، شبكات النقل بالإضافة إلى شبكات الاتصالات السلكية ولا اللاسلكية، وللدولة دورا بارزا في تحسين جودة هذه الخدمات، حيث أن تدني جودتها يؤثر سلبا على تكاليف الإنتاج.(زايري و بلحسن، 2006، صفحة 562)

قوة المؤسسات المالية: ترتبط قوة المؤسسات المالية بمتانة القطاع المالي والمصرفي وفعالية أداء بورصة الأوراق المالية.(بجياوي، 2013، صفحة 11)

المحددات السياسية: يعتبر نوع النظام السياسي عاملا حاسما في تحديد توجهات الحكومة ومدى تدخلها في السوق، ففي حالة تبني الدولة للنظام الديمقراطي، تتميز الأوضاع بالوضوح والالتزام بالقوانين وإحترام الحقوق، مما يوفر بيئة آمنة لرأس المال الأجنبي. أما في ظل النظام الدكتاتوري، فتتسم القرارات السياسية بالانفرادية وتفتقر إلى تطبيق القوانين وإحترام حقوق الغير مما يعرض رأس المال الأجنبي لمخاطر كبيرة. (نزبه ، 2007، صفحة 91).

المحددات الاجتماعية: تشمل المؤشرات الاقتصادية مجموعة متنوعة من العوامل، مثل معدلات الفقر، ومتوسط دخل الفرد السنوي، ومعدلات التشغيل والبطالة. كما يلعب قانون العمل دورا مهما في تحديد تكلفة العمالة وسهولة إجراءات التعامل معها. بالإضافة إلى ذلك، تعكس هذه المؤشرات مستوى ثقة

المستهلكين، وتتناول أيضا الجوانب المرتبطة بالصحة العامة، معايير السلامة، الكهرباء... إلخ. (بونقاب و زواويد لزهاري، 2018، صفحة 94)

المحددات التشريعية: تعد الأعمال في جوهرها، مربوطة بمجموعة من القوانين التي تنظمها، لذا ينبغي على المؤسسة المستثمرة إجراء دراسة شاملة للبيئة القانونية لضمان ممارستها لأنشطتها التجارية بطريقة تتوافق مع الأطر القانونية السليمة. هذا الأمر يساعدها على تجنب فقدان الفرص المحتملة أو الوقوع في مخالفات قانونية، ويتضمن ذلك التعرف على القوانين المعمول بها في بلدها الأصلي وكذلك في البلد المضيف، بالإضافة إلى القوانين والتنظيمات الدولية ذات الصلة. (مصلة، 2012، صفحة 86)

2.1.2 أهم مؤشرات مناخ الأعمال: سنحاول في جزئنا هذا، التطرق إلى أهم المؤشرات الدولية المتعلقة بتقييم مناخ الأعمال.
مؤشر سهولة أداء الأعمال:

❖ يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 2004، من طرف البنك الدولي (world Bank Group) ومؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) التابعة لمجموعته، وهو يتكون من عشرة مؤشرات فرعية وهي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2007، صفحة 17)

- ❖ بدء نشاط تجاري،
- ❖ استخراج تراخيص البناء،
- ❖ الحصول على الطاقة،
- ❖ تسجيل الملكية،
- ❖ الحصول على الائتمان،
- ❖ حماية المستثمرين الأقلية،
- ❖ دفع الضرائب،
- ❖ التجارة عبر الحدود،

❖ إنفاذ العقود،

❖ تسوية حالات الإعسار،

ويعتمد المؤشر على معطيات موضوعية لممارسة الأعمال، حيث يقيس مدى فعاليتها في الدول التي يدرسها، ويعرض التقرير مؤشرات كمية لقياس الإجراءات التي تقوم بها الحكومة التي تعزز أنشطة الأعمال، وتلك التي تعوقها في أكثر من 180 دولة، ويتم جمع المعلومات بمساعدة خبراء ومحامين واستشاريين ومسؤولين حكوميين وغيرهم.

مؤشر التنافسية العالمي: يعتبر هذا المؤشر جزءا من تقرير التنافسية العالمي، الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي المعروف بدافوس منذ عام 1979، ومنذ عام 2007 أعتمد التقرير منهجية جديدة لتقييم تنافسية الإقتصاديات، حيث يتم تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية بناء على مستوى التنمية. تعتمد هذه المنهجية على ثلاث مؤشرات رئيسية:

❖ مؤشر معززات الكفاءة؛

❖ مؤشر المتطلبات الرئيسية؛

❖ مؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني. (مصلة، 2012، صفحة 104)

مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر عن معهد "HERITAGE FOUNDATION" بالتعاون مع صحيفة "WALL STREET" منذ العام 1995، وهذا لحساب درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية في البلد. ويستند هذا المؤشر على عشرة عوامل وهي: (السياسة التجارية، الأعباء المالية الحكومية، مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، البنوك والتمويل، الأجور والأسعار، حجم تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي، حقوق الملكية، القوانين، نشاط السوق غير الرسمية). (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2007، صفحة 02)

ولتحديد قيمة مؤشرا الحرية الاقتصادية، نأخذ متوسط هذه العوامل، والتي تتراوح قيمتهما ما بين 0% و100%. وانطلاقا من ذلك يكون تصنيف الدول على النحو الجدول التالي:

تصنيف الدول	قيمة المؤشر
حرية إقتصادية ضعيفة	ما بين 50 % و 59.9%
حرية إقتصادية متوسطة	ما بين 60% و 69.9%
حرية إقتصادية شبه تامة	ما بين 70% و 79.9%
حرية إقتصادية تامة	ما بين 80% و 100%

مؤشر الإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومؤشر الأداء:

أصدرت أمانة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤشر الإستثمار الأجنبي الوارد للمرة الأولى في تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2001، وهذا من أجل معرفة قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييم أثره على اقتصاداتها. ومنذ عام 2002، تم تقسيم هذا المؤشرين إلى مؤشرين: مؤشر الإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومؤشر الأداء للإستثمار الأجنبي الوارد، ومن خلال تصنيف الدولة في هذين المؤشرين، نستطيع تحديد تصنيفها في مصفوفة الإستثمار الأجنبي على الصعيد الدولي. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2007، صفحة 119)

2.2 الإستثمار الأجنبي المباشر: نظرا لأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، تتنافس الدول النامية فيما بينها في جعل أراضيها أماكن جاذبة لهذه الاستثمارات، حيث نجد أن معظم السياسات الاقتصادية تهدف إلى جذب الإستثمار الأجنبي في شتى الميادين.

1.2.2 تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته:

تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر: لقد تم تسجيل العديد من التعاريف للإستثمار الأجنبي، لهذا سوف نستعرض أهم هذه التعاريف كما يلي:

تعريف الصندوق النقد الدولي: "إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات الموجهة لإقتناء أو زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطاتها في الإقليم الاقتصادي لبلد آخر، غير البلد المستثمر والتي يتمتع فيها المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة. ويصنف

الإستثمار بأنه إستثمار أجنبي مباشر في حالة أن يكون المستثمر الأجنبي يملك 10% من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف." (بونقاب و زواويد لزهاري، 2018، صفحة 94)

تعرف أمانة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه الإستثمار الذي يتضمن علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة، حيث يتمتع الإداريون في الشركة الأصلية بالقدرة على التحكم في شركة أو وحدة إنتاجية في الدولة المستقبلية للإستثمار. (صياد، 2013، صفحة 51)

تعرف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، الإستثمار الأجنبي المباشر، بأنه النشاط الذي يمارسه المستثمر المقيم في بلده الأصلي، حيث يستخدم أصوله في دول أخرى لإدارتها. (بوجعة، 2015، صفحة 19)

من التعريفات السابقة يتضح لنا أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتميز بخاصيتين، الأولى هي إنتقال رأس المال من دولة إلى أخرى، سواء كان هذا الرأس المال عيني أو مالي، والثانية هي مراقبة بصفة مباشرة للإستثمار من طرف المستثمر الأجنبي.

يمكننا تقديم تعريف للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه من قبل شخص معنوي أو طبيعي أو كليهما، يحمل جنسية مختلفة عن جنسية المشروع المعني، بهدف تحقيق عوائد إقتصادية ومالية.

أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر: يكتسب الإستثمار الأجنبي، أهمية كبيرة كأحد المصادر الأساسية للتمويل الخارجي، الذي يساهم في التنمية الاقتصادية. فهو لا يقتصر على كونه مصدرا للتمويل، بل يعد أيضا قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والخبرات الإدارية والفنية، وتشمل الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي توفير فرص عمل جديدة وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال إنشاء وحدات إنتاجية جديدة، مما يساهم في تحسين جودة المنتجات وتقليل تكاليف الإنتاج. هذه التحسينات لها دور في تعزيز تنافسية المنتجات في الأسواق المحلية والعالمية.

تظهر التجارب الدولية الناجحة في مجال التصدير، أن الإستثمار يلعب دورا محوريا في نجاح هذه العمليات، حيث توجد علاقة تبادلية بين الإستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية وبين التصدير. يساهم الإستثمار الأجنبي في إدخال التكنولوجيا الحديثة وتعزيز الخبرات الإدارية، وعليه فإن وجود قطاع تصديري

قوي يعتبر عاملا جاذبا للإستثمارات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة في الصادرات السلعية والخدمية وبالتالي جذب إستثمارات جديدة. (عبد الله و عيسى، 2011، صفحة 55)

ويمكن إبراز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال النقاط التالية:

❖ إمداد الدول النامية بمجموعة من الأصول المختلفة والتي غالبا ما تكون نادرة بهذه الدول،

ويكون ذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتمثل في كل من رأس المال، التكنولوجيا بالإضافة إلى المهارات والخبرات...إلخ.

❖ انتشار الآثار الإيجابية على مستو الاقتصاد القومي نتيجة للعلاقات الاقتصادية والتجارية التي

تربط بالشركات الأجنبية بالشركات المحلية، والتي من شأنها زيادة كفاءة المؤسسات المحلية كما تعمل على فهم التكنولوجيا الحديثة والمعقدة بالإضافة إلى تقنيات الصناعات الحديثة خاصة الثقيلة منها. (غريب، 2012، صفحة 102)

❖ تلعب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في التأثير على الاستثمار المحلي بالنسبة للدول المضيفة حيث ومن خلال هذه التدفقات يتم تقليص أو إلغاء الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المخططة عوض اللجوء إلى الاستدانة لسد هذه الفجوة، ومن جانب آخر فقد أثبتت عدة دراسة تجريبية خاصة الحديثة منها الدور الكبير والمعنوي الذي تلعبه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة مستوى الاستثمارات المحلية بالنسبة للدول المضيفة.

❖ من جانب آخر فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا هاما في رفع الكفاءة وزيادة مستوى الإنتاجية لعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة أصول المعرفة والحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وكذلك يعمل على رفع المهارات بالإضافة إلى استخدام الأساليب الحديثة للإدارة.

❖ ومن جهة أخرى فالاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على زيادة الإيرادات المتأتية من الضرائب بالنسبة للدول المضيفة وهذا ما يساهم في تصحيح الاختلالات الخاصة بالموازنة العامة للدولة خاصة الضريبة على الأرباح. (قارة، 2018-2019، الصفحات 93-94)

2.2.2 أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً بارزاً في اقتصاد العالم الحديث، حيث يحقق وظائف من خلال مجموعة متنوعة من الأشكال والأنواع، وبإلقاء نظرة دقيقة على الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن التمييز بين أشكال مختلفة من الاستثمارات على أساس اتجاه التدفقات، الدوافع الإستراتيجية، وأنماط الدخول والملكية وغيرها.... (Makhavikova, 2018, p. 11)

وتتعدد أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً للأهمية والخصائص التي تميز كل شكل من أشكال هذا الاستثمار، ويمكن ذكرها كما يلي:

الاستثمار المملوك كاملاً للمستثمر الأجنبي:

تعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل، من بين أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً من قبل الشركات متعددة الجنسيات، حيث توفر لها درجة عالية من التحكم والاستقلالية في إدارة العمليات (السيد و حامد، 2013، صفحة 33) وهذا بإنشاء فروع الإنتاج والتسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في السوق المضيفة وسيطرتها عليه سيطرة كاملة، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بقيام المستثمر الأجنبي بحلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها والتي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادي والتقنية للمشروع المراد إقامته دون تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام بالأعمال الهندسية وجلب الخبراء والتقنيين، والإداريين، الآلات والمعدات، ثم القيام بالإشراف على المشروع ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي. (باسم، 2014، صفحة 25)

ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات، أقل تفضيلاً بالنسبة للدول المضيفة، لكن في ظل المنافسة بين الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية فقد لجأت الدول المضيفة إلى السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع، وذلك كوسيلة من طرف هذه الدول لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية رغم تعرضها للعديد من السلبيات. (Guir, 1984, p. 65)

مشاريع التجميع: إن هذا النوع من الاستثمارات تأخذ شكل اتفاقية بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي عام أو خاص، حيث يتم بموجبها قيام المستثمر الأجنبي بتزويد مكونات منتج معين على أن يقوم المستثمر المحلي بتجميعها لينتج منتجاً نهائياً، وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب المستثمر الأجنبي. (عبد المطلب، 2006، صفحة 185)

الاستثمار المشترك: هو ذلك الإستثمار الذي يكون فيه ملكية الإستثمار وإدارته شراكة بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي العام أو الخاص، (نزيه ، 2007، صفحة 37) ويفضل المستثمر الأجنبي توفر شركاء قادرين ماليا في الدولة المضيفة حتى لا يتحمل مخاطر استثمارية هائلة وحده دون غيره (النجار، 2000، صفحة 25)، كما يمكن القول بأن المشروعات المشتركة بين الشركات المحلية في الدول النامية والشركات الأجنبية أصبحت أداة واسعة الانتشار، فهي تقدم لكل شريك الفرصة للاستفادة من الميزات النسبية التي يمتلكها الطرف الآخر، ولهذا فقد عمدت بعض الدول المضيفة على النص في قوانينها الداخلية على ضرورة مشاركة القطاع العام والخاص الوطنيين في رأس مال المشروع الأجنبي. (نزيه ، 2007، الصفحات 38-39)

كما تعرف هذه الاستثمارات بأنها تلك التي تكون نسبتها مشتركة بين المستثمر المحلي والشركات الأجنبية بنسبة متفاوتة تحدد وفقا للقوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي في العادة 49% من إجمالي رأس المال، وذلك لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الاستثمارات. (قاسم نايف، 2009، صفحة 354)

ويتميز الاستثمار المشترك بالخصائص التالية: (عبد السلام، 2003، صفحة 17)

- أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي؛
 - أن المستثمر المحلي قد يكون شخص معنوي تابع للقطاع العام أو الخاص؛
 - المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي تكون مساهمتهما في مشروع الاستثمار من خلال المساهمة في رأس المال أو كله على أن يقدم الآخر التكنولوجيا، أو قد تكون المساهمة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة.
- عمليات الاندماج:** وفقا لهذا الشكل من الاستثماري يقوم المستثمر الأجنبي بشراء شركات أو الاندماج مع شركات أخرى قائمة تعمل في البلد المضيف لإنشاء شركة جديدة، فالاندماج هو عملية قانونية تتحدد بموجبها مصالح شركتين أو أكثر لتكوين شركة واحدة عملاقة، ويكون ذلك إما بضم شركة إلى أخرى أو من خلال مزج شركتين في شركة واحدة جديدة تحل محلهما تسمى بالشركة الداجمة حيث تنتقل إليها حقوق الشركات المندمجة والتزاماتها وكذلك مساهماتها وشركاؤها. (هوام و لمزاودة، 2013، صفحة 412)

الاستثمار في المناطق الحرة: إن هدف إنشاء المناطق هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال منح المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق الحرة بالعديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء، ويمكن إيجازها في النقاط الآتية: (عبد الرزاق و حسين، 2014، صفحة 64)

- الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار تنافسية؛
 - تسويق منتجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة؛
 - الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة؛
 - الاستفادة من البنى الأساسية التي تقدمها الدولة المضيضة للمشاريع المقامة على أراضيها؛
 - يتحصل المستثمرون الأجانب على حق الإقامة داخل البلد.
- المزايا المتعلقة بالبلد المضيف:
- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة؛
 - تخفيض مستويات البطالة من خلال توفير فرص العمل؛
 - القيام بعملية تكامل بين المشاريع التي تستهدف التصدير والمشاريع الصناعية داخل البلد؛
 - تنمية المناطق النائية و لأقل تقدما؛
 - زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات؛
 - تطوير الصناعة المحلية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

3.دراسة تحليلية لمناخ الأعمال وحجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر: في هذا القسم من الدراسة سوف نحاول دراسة وتحليل مناخ الأعمال عن طريق تحليل وضعية الجزائر في بعض المؤشرات الدولية الخاصة بدراسة مناخ الأعمال مع تحليل ودراسة حجم الإستثمارات المباشرة الواردة إلى الجزائر.

1.3دراسة مناخ الأعمال: لدراسة مناخ الأعمال في الجزائر، سوف نقوم بتحليل بعض المؤشرات التي تهتم بدراسة مناخات الأعمال السائدة لمختلف دول العالم ومن بينها الجزائر.

1.1.3 مؤشر سهولة أداء الأعمال:

جدول رقم (01): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة

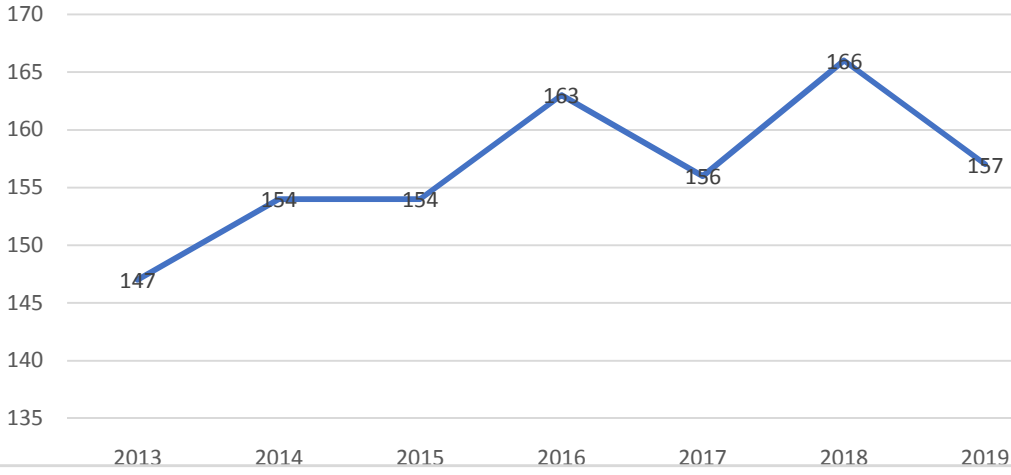
الزمنية 2013-2019

الفرق في الرتبة بين 2013 و 2019	ترتيب سنوات							المؤشرات الفرعية
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
-11	150	145	142	145	141	141	139	بداية المشروع
-7	129	146	77	122	127	127	122	إستخراج تراخيص البناء
44	106	120	118	130	147	147	150	الربط بالكهرباء
-9	165	163	162	163	157	157	156	تسجيل الممتلكات
-9	178	177	175	174	171	171	169	الحصول على الائتمان
-45	168	170	173	174	132	132	123	حماية المستثمرين
18	156	157	155	169	176	176	174	دفع الضرائب
-42	173	181	178	106	131	131	131	التجارة عبر الحدود الدولية
8	112	103	102	176	120	120	120	تنفيذ العقود
18	76	71	74	73	97	97	94	تصفية الشركة في حالة الإعسار
-10	157	166	156	163	154	154	147	الرتبة العامة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مأخوذة من-2013: Word Bank, reports

2019

شكل رقم (01) تطور ترتيب الجزائر العام في مؤشر سهولة أداء الأعمال



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج Excel

من خلال تحليل معطيات الشكل أعلاه، نلاحظ أن الجزائر قد تحصلت على المرتبة 147 عالميا خلال سنة 2013، ثم بدأت تسجل تفهقرا في الترتيب حيث إحتلت المراتب: 147 (سنتي 2014 و2015)، 163 (سنة 2016)، 156 (سنة 2017)، 166 (سنة 2018)، لتحتل سنة 2019 المرتبة 157 عالميا. بحيث نلاحظ بأنها بالرغم من تسجيلها تحسنا في الترتيب سنة 2019 إلا أنها خسرت 10 مراتب في مؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

ومنه فإنها تعتبر من البلدان التي لم تسجل تقدما إيجابيا في مؤشرات البنك العالمي، حيث سجلت التقارير بأن مناخ الأعمال في الجزائر لا يعتبر مناخا جذابا للإستثمارات الأجنبية، وهذا راجع إلى الإجراءات الإدارية المتشعبة بالإضافة إلى البيروقراطية المنتشرة على مستوى مختلف الإدارات. وهذا ما يتجلى لنا من خلال جدول رقم (01) بحيث نلاحظ بأنه سجلت الجزائر نتائج سلبية تبلورة في المراتب المتأخرة المسجلة على مستوى المؤشرات الفرعية ومنها مؤشر بداية المشروع الذي إحتلت فيه المرتبة 150 عالميا سنة 2019 بعدما أن كانت تحتل المرتبة 139 سنة 2013 أي تراجعت بـ 11 مرتبة، ونفس الشيء بالنسبة للمؤشرات التالية: إستخراج تراخيص البناء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود الدولية أين نجد الجزائر قد سجلت تراجعا في ترتيبها بين سنتي 2013-2019 أين جاء على التوالي: (7-7-

مناخ الأعمال وأثره على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر 2013-2019)

(-9)، (-9)، (-45)، و(-42) وهذا راجع للعوامل التي ذكرناها سابقا. ولكن بالمقابل نجد هناك بعض المؤشرات الفرعية قد سجلت تحسنا وتقدما في الترتيب، فنجد مثلا مؤشر الربط بالكهرباء قد حقق المرتبة 106 عالميا سنة 2019 بعدما أن كان يحتل سنة 2013 المرتبة 150 أي تسجيل تقدما بـ 44 مرتبة، وهذا راجع لتقليص عدد الإجراءات الذي أصبح 07 إجراءات فقط.

أما فيما يخص مؤشر دفع الضرائب، فقد حسنت الجزائر من رتبته بحيث أصبحت تحتل المرتبة 156 سنة 2019 أي تسجيل تقدما بـ 18 مركزا مقارنة بسنة 2013. وهذا بفضل القوانين الجبائية التي سنتها الجزائر. ونفس الشيء ينطبق على المؤشرين: تنفيذ العقود وتصفية الشركة في حالة الإعسار حيث تركزت الجزائر سنة 2019 في المرتبتين 112 و 76 أي تحقيق فقرة في الترتيب بـ 8 و 18 مركز على الترتيب. وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية إلا أنه تبقى الجزائر في المراتب الأخيرة ويلزمها العديد من الإجراءات والتحفيزات حتى يتسنى لها تحسين مناخ الأعمال فيها وجذب إهتمام المستثمرين.

2.1.3 مؤشر تنافسية العالمي:

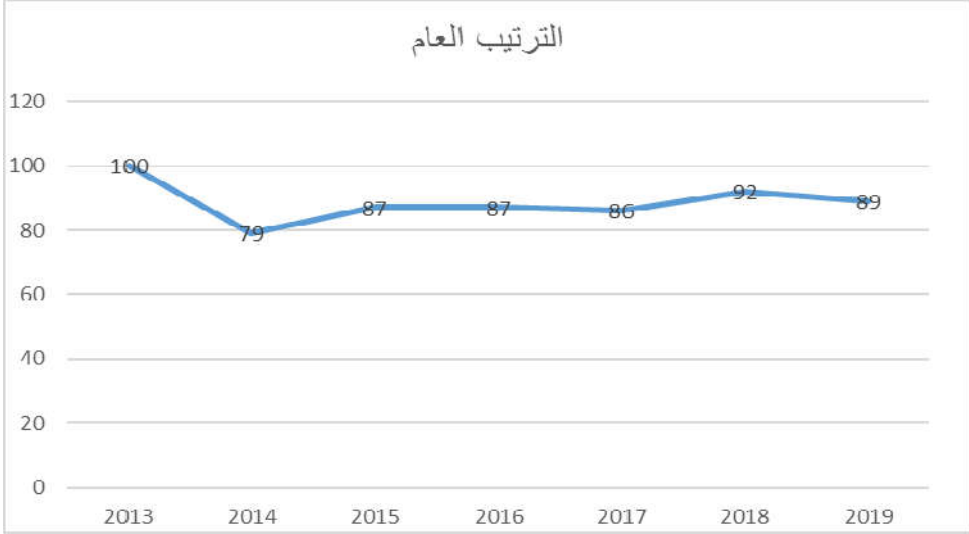
جدول رقم (02): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة

الزمنية 2013-2019

ترتيب سنوات							المؤشرات الفرعية
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
-	82	88	82	65	92	89	المتطلبات الأساسية
-	102	110	117	125	133	136	معززات الكفاءة
-	118	119	124	133	143	144	القدرة على الابتكار و التقدم العلمي و التقني
56,3	53,8	4,1	3,98	3,97	4,1	3,8	القيمة المؤشر
89	92	86	87	87	79	100	الرتبة العامة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مأخوذة من:

شكل رقم (02): تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (02)، يتبين لنا بأن الجزائر قد حققت تقدما ملحوظا في الترتيب بين سنتي 2013 و2014، بحيث كانت تحتل المرتبة 100 من أصل 148 دولة لترتقي إلى المرتبة 79 من أصل 144. ولكن للأسف خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018 نجدها قد سجلت تراجعاً في الترتيب، بحيث نجدها قد تبوأ المرتبة 87 خلال سنتي 2015 و2016 من أصل 140 و137 دولة على التوالي، وحلت في المرتبة 86 من أصل 146 بلد سنة 2017 لتعاود التقهقر سنة 2018 وتحل في المرتبة 92، لتختتم ترتيبها سنة 2019 بتسجيل تحسنا نوعا ما في الترتيب وتحل في المرتبة 89 من أصل 141 دولة. وبهذا تكون الجزائر قد حافظت على تواجدتها مع 100 بلد الأحسن تنافسية من حيث ملائمة مناخ الأعمال، إلا أنها مازالت بعيدة كل البعد عن البلدان التي تعتبر من أحسن البلدان المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب ملائمة مناخ أعمالها.

كما يجدر بنا التنويه إلى أنه ووفقا للتقرير التنافسية العالمي لسنة 2019، فإننا نجده قد ركز على ضرورة مراجعة الإطار التنظيمي والمؤسسي للاقتصاد الجزائري، وحثمية الاهتمام بالقطاع المالي الذي سجل نتائج سلبية، وإعطاء أكثر أهمية لسوق السلع والعمل والأسواق المالية من أجل وضع الجزائر على طريق التنمية

مناخ الأعمال وأثره على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر 2013-2019)

المستدامة. ومن هذا المنطلق نجد أن التقرير قد صنف الجزائر في المرتبة 102 فيما يخص إستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما صنفها في المرتبة 125 في مجال سوق السلع والخدمات.

وبصفة عامة، يمكننا أن نقول إن للجزائر إمكانيات لا بأس بها في بعض المؤشرات الفرعية كالتعليم والصحة، إلا أن ذلك لم يسمح لها بتحقيق مراتب متقدمة وهذا لتسجيلها نتائج سلبية في المؤشرات الفرعية الأخرى والتي أثرت مباشرة على الترتيب العام في مؤشر التنافسية العالمي للجزائر.

مؤشر الحرية الاقتصادية:

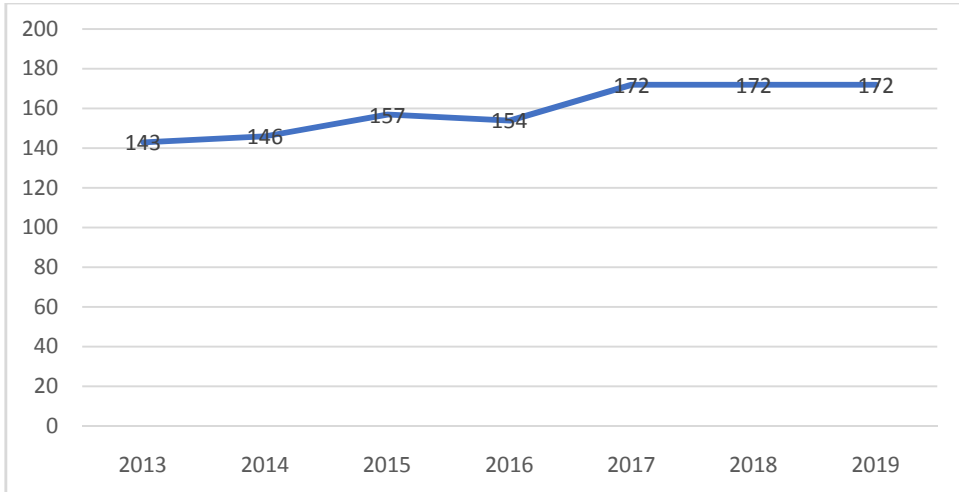
جدول رقم (03): رتبة الجزائر في المؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية 2013-2019

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرتبة	143	146	157	154	172	172	172
قيمة المؤشر	49,6	50,8	48,9	50,1	46,5	44,7	46,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مأخوذة من:

(تيري، أنتوني، جامس، 2019، ص 456، 455، 454، 453، 452، 451، 450)

الشكل رقم (03): تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج Excel

إنطلاقاً من الجدول رقم (03)، يتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري لا يتمتع بالحرية اللازمة التي تسمح له بالتطور وبالتالي إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. فنجدها دائماً تحتل المراتب الأخيرة سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي، فعلى مستوى الترتيب العالمي، كانت الجزائر سنة 2013 في المرتبة 143 عالمياً من لتتهقر إلى المرتبة 172 عالمياً سنة 2017، لتحافظ على هذا الترتيب إلى غاية سنة 2019. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ضعف أداء الجزائر في هذا المؤشر، وهذا ما أشار إليه تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2019، والذي ذكر بأن هذه النتائج السلبية، راجع لضعف قيم المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر. فنجد مثلاً مؤشر فتح الأسواق قد شهد تراجعاً بسبب تخلف الأسواق المالية الجزائرية، وكثرة العراقيل التي تعيق التجارة بشكل كبير.

أما فيما يخص مؤشر حجم الحكومة، فنجد أن الإنفاق الحكومي قد بلغ 41.4% والعبء الضريبي قد بلغ 24.5%، والدين العام قد سجل نسبة مئوية تقدر بـ 25.8% من إجمالي الإنتاج المحلي لسنوات (2017.2018.2019). أما مؤشر سيادة القانون فإنه هو كذلك نجده قد سجل تراجعاً في الترتيب بسبب وجود نظام قضائي هش مع تسجيل مستويات عالية من الفساد المالي مع تسجيل نصف المعاملات الاقتصادية تتم على مستوى الاقتصاد الموازي.

2.3 تطور حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: في هذا الجزء سوف نقوم بعرض حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي إستفاد منها الجزائر من سنة 2013 إلى سنة 2019، ثم نقوم بتحليل هذه الأرقام.

1.2.3 حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من سنة 2013 إلى سنة 2019:

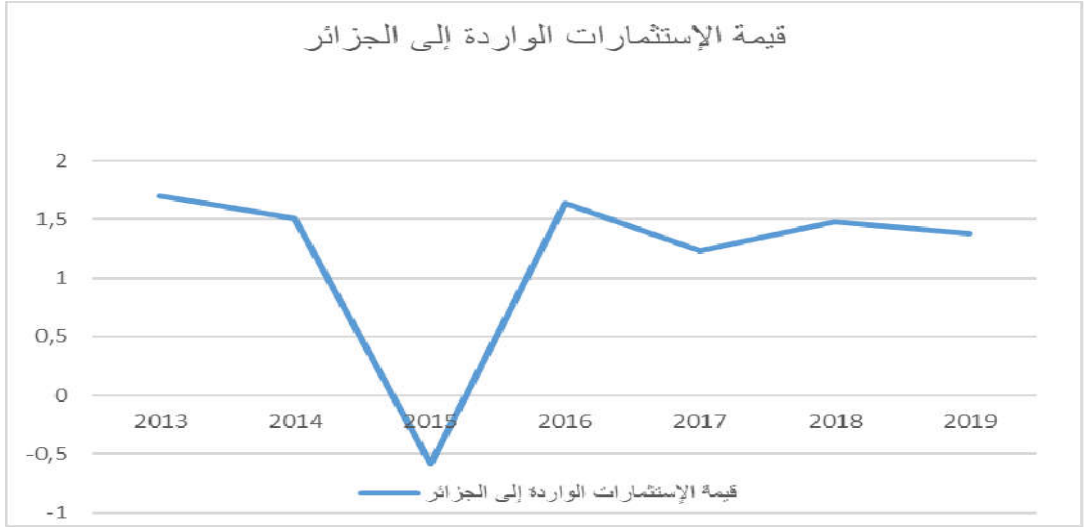
جدول رقم (04): حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر وقيمة الإستثمارات الصادرة على

المستوى العالمي خلال الفترة (2013-2019). الوحدة مليار دولار

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر	1,697	1,507	-0,585	1,636	1,232	1,475	1,382
قيمة الإستثمارات الصادرة على المستوى العالمي	1380	1262	1621	1473	1429	1493	1540
نسبة إستفادة الجزائر من قيمة الإستثمارات الصادرة	0,12%	0,12%	-0,04%	0,11%	0,09%	0,10%	0,09%

Source : <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock>

الشكل رقم (04): قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2013-2019).



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04)، يتضح لنا بأنه هناك خلل وتذبذب واضح للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، بحيث ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى. وبالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن قيمة هذه الإستثمارات تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانات المادية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر. ففي سنة 2013 كانت قيمة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر تقدر بـ 1.697 مليار دولار أي بنسبة 0.12 % من إجمالي قيمة الإستثمارات الصادرة على المستوى العالم، ثم سجلت سنة 2015 قيمة سالبة للإستثمارات الواردة والتي قدرت بـ (-0.585) مليار دولار من أصل 1621 مليار دولار التي تمثل قيمة الإستثمارات الصادرة على المستوى العالم. لنسجل سنة 2016 تحسنا ملحوظا في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بسنة 2015، بحيث بلغت 1.636 مليار دولار أي بنسبة (0.11%) من إجمالي قيمة الإستثمارات الصادرة على المستوى العالم. وفي سنة 2019 كان حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر يقدر بـ 1.382 مليار دولار أي سجل انخفاضا مقارنة بسنة 2018 ربما يفسر بالأوضاع السياسية التي كانت سائدة آنذاك خصوصا بعد الحراك الشعبي الذي بدأ في شهر فيفري من سنة 2019.

إن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، هي المرآة العاكسة لمناخ الأعمال السائد، بحيث نجد أن الجزائر قد حلت في المراتب الأخيرة بالنسبة للمؤشرات التي عرضناها في هذا البحث، وهذا ما يدل على أن مناخ الإستثمار السائد في الجزائر هو مناخ غير جذاب للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.2.3. العراقيل التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: هناك عدة عراقيل التي تمنع الجزائر من أن تكون وجهة جذابة للإستثمارات الأجنبية المباشرة وفي شتى الميادين ونذكر منها:

❖ عدم إستقرار الأوضاع السياسية في الجزائر خاصة بين 2014 و 2019 مما أدى إلى حدوث الحراك الشعبي خلال سنة 2019؛

❖ البيروقراطية والرشوة المنتشرة في مختلف الإدارات؛

❖ طول وتعدد الإجراءات القانونية والجمركية؛

❖ صعوبة توفير المتطلبات والخدمات الأساسية للمستثمرين؛

❖ ضعف السياسات الإقتصادية؛

❖ صعوبة حصول المستثمرين على قروض البنكية من أجل تمويل مشاريعهم؛

❖ تحكم البنوك العمومية في سوق المصرفي الجزائري؛

❖ نقص في البنى التحتية؛

❖ تطبيق قاعدة 49% / 51% التي لا تشجع المستثمرين الأجانب على إقتحام السوق الجزائري؛

❖ غياب المناطق الحرة التي تشجع المستثمرين الأجانب الولوج لسوق الجزائري.

4. خاتمة:

إستنادا إلى ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن البلدان الأكثر جاذبية، من حيث مجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية وحتى ثقافية، أي البلدان التي تكون أكثر إستقرارا في العوامل التي ذكرناها سابقا، وهذا ما يعرف بمناخ الأعمال، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها كما يلي:

❖ إحتلت الجزائر طيلت فترة الدراسة، مراتب متأخرة ضمن المؤشرات الدولية التي تهتم بدراسة مناخ الأعمال على مستوى دول العالم؛

- ❖ وصفت الجزائر بأنها وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛
- ❖ مناخ الأعمال في الجزائر يعتبر مناخا غير محفز وغير جذاب للإستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ❖ نسبة تفشي الفساد والبيروقراطية عالية في الإدارات الجزائرية؛
- ❖ حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى غير كافية بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية التي تتمتع بها الجزائر.
- مما سبق، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها قد تحسن من مناخ الأعمال في الجزائر وبالتالي إستقطاب إستثمارات أجنبية مباشرة قد تدر منافع على الاقتصاد الجزائري:
- ❖ إجراء إصلاحات جهركية وعقد إتفاقيات مع التكتلات الاقتصادية؛
- ❖ القيام بإصلاحات وإصدار القوانين والتشريعات التي تؤدي إلى خلق الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛
- ❖ تشجيع نقل التكنولوجيا الحديثة من أجل تطوير قطاع الإنتاج؛
- ❖ تقديم الضمانات والحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب؛
- ❖ تطوير البنية التحتية؛
- ❖ تسهيل إجراءات بدأ الإستثمار؛
- ❖ تفعيل دور الهيئات والمؤسسات المعنية بتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير قاعدة البيانات للمستثمرين الأجانب.

5. قائمة المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم قارة. (2018-2019). أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونموذجة قياسية بإستخدام معطيات البانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي. تلمسان، الجزائر: جامعة آبي بكر بلقايد تلمسان.
2. أبو قحف عبد السلام. (2003). الإشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
3. أشرف السيد، وقبال حامد. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر . الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي،.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2007).
5. بلال بوجعة. (2015). تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ضل اتفاقية الشراكة الأورو المتوسطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر. 19. تلمسان، الجزائر.
6. بلقاسم زايري، وهواري بلحسن. (2006). تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. تأليف جامعة الشلف (الحرر)، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (صفحة 572). شلف: جامعة الشلف.
7. بولرباح غريب. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر. مجلة الباحث(10)، صفحة 102.
8. جمعة هوام، وعمار لمزاودة. (2013). أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات(34)، صفحة 412.
9. حمد عبد الرزاق ، والجبوري حسين. (2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005 (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
10. رجاء عبد الله، والسالم عيسى. (2011). تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة 1990-2010. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية.
11. ريجان الشريف، وليماء هوام. (2013). دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد. مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك،

12. شاهيناز صياد. (2013). الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر). وهران، الجزائر.
13. عبد الحميد عبد المطلب. (2006). العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
14. عبد العزيز قرفي، وفيصل قوري. (2011). تقييم المناخ الإستثماري وأثره في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية. الأيام الدولية العلمية حول المقاولاتية، آليات دعم ومساندة المؤسسات في الجزائر، بسكرة: جامعة بسكرة، الجزائر.
15. عبد المقصود نزيه. (2007). الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
16. عطون قاسم نايف. (2009). إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الأردن. الأردن: دار الثقافة.
17. عمر يحياوي. (2013). دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، بسكرة، علوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.
18. فريد النجار. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
19. مختار بونقاب، وزواويد لزهاري. (2018). أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر).
20. ناجي بن حسين. (2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري، قسنطينة.
21. يحي مصلة. (2012). دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا. سطيف، الجزائر.

22. Giorgio, P. (2007). Stratégie d'entreprise. Bruxelles, Belgique: de Boeck.

23. Guir, R. (1984). L'investissement Direct et Les Firmes Multinationales. Paris, France: Economica,.
24. Makhavikova, H. (2018). Determinants of FDI in Central and Eastern Europe: The Effects of Integration into the European Union. Springer International Publishing AG, part of Springer Nature.
25. <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock>, consulté le 13/04/2024.
26. Word Bank, reports :2013-2019 ;
27. World Economic Forum, The Global Competitiveness, reports : 2013-2019.